

رئيس جمهورية مصر العربية

قرار رقم ٤٠٩ لسنة ٢٠٢١

بإصدار اللائحة التنفيذية لمعهد تيودور بلهارس للأبحاث

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢
ولانحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن نظام الباحثين العلميين
فى المؤسسات العلمية ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تطبيق أحكام المادة ١٢١ من
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات المعدلة بالقانون رقم ٨٣
لسنة ١٩٧٤ على الأساتذة أعضاء هيئات التدريس بالكليات والمعاهد العالية
التابعة لوزارة التعليم العالى وجامعة الأزهر والمؤسسات العلمية ؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦
ولانحته التنفيذية ؛

وعلى قانون تنظيم العمل فى المستشفيات الجامعية الصادر بالقانون رقم ١٩
لسنة ٢٠١٨ ؛

وعلى قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار الصادر بالقانون رقم ٢٣ لسنة
٢٠١٨ ولانحته التنفيذية ؛

وعلى قانون تنظيم البعثات والمنح والإجازات الدراسية الصادر بالقانون رقم ١٤٩
لسنة ٢٠٢٠ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء معهد تيودور بلهارس للأبحاث ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لمعهد تيودور بلهارس للأبحاث ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٩٨ بإعادة تنظيم المجلس الأعلى لمراكز ومعاهد البحوث بقطاع البحث العلمي ؛

وعلى ما عرضه وزير التعليم العالي والبحث العلمي ؛

وبناءً على اقتراح مجلس إدارة معهد تيودور بلهارس للأبحاث ؛

وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يُعمل بأحكام اللائحة التنفيذية المرافقة في شأن معهد تيودور بلهارس للأبحاث .

(المادة الثانية)

تطبق أحكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية المشار إليهما على شاغلي وظائف أعضاء هيئة البحوث بالمعهد ، وذلك بالنسبة إلى جميع الشئون الخاصة بالتعيين والترقية والنقل والندب والإعارة والإجازات والإيفاد والواجبات والتأديب وانتهاء الخدمة ، كما تطبق الأحكام الخاصة بالأساتذة المتفرغين المنصوص عليها في ذات القانون ولائحته التنفيذية على الأساتذة الباحثين المتفرغين بالمعهد ، وذلك كله فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة المرافقة وبما لا يتعارض معها .

وتطبق أحكام القانون واللائحة المشار إليهما على أعضاء الهيئة المعاونة الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل باللائحة المرافقة ، وذلك بالنسبة إلى جميع الشئون الخاصة بالتعيين والترقية والنقل والندب والإعارة والإجازات والإيفاد والواجبات

والتأديب وانتهاء الخدمة ، وذلك كله فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى اللائحة المرافقة وبما لا يتعارض معها ، وتطبق عليهم أحكام قانون الخدمة المدنية المشار إليه فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية المشار إليهما . ويطبق فى شأن أعضاء الهيئة المعاونة ممن يتم التعاقد معهم بعد تاريخ العمل باللائحة المرافقة ما يتضمنه عقد المنحة من أحكام فى جميع شئونهم وبما لا يتعارض مع أحكام اللائحة المرافقة .

(المادة الثالثة)

تطبق أحكام قانون الخدمة المدنية المشار إليه على العاملين بالمعهد من غير أعضاء هيئة البحوث بالمعهد والهيئة المعاونة لهم .

(المادة الرابعة)

تطبق أحكام النظام المالى المقرر فى قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية المشار إليهما على معهد تيودور بلهارس للأبحاث ، وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام اللائحة المرافقة .

(المادة الخامسة)

يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٩ المشار إليه ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار واللائحة المرافقة .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ صفر سنة ١٤٤٣ هـ
(الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ٢٠٢١ م) .

عبد الفتاح السيسى

اللائحة التنفيذية لمعهد تيودور بلهارس للأبحاث

(الباب الأول)

الأحكام العامة

الفصل الأول

التعريفات

مادة (١)

فى تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين

قرين كل منها :

المعهد : معهد تيودور بلهارس للأبحاث .

الوزير المختص : الوزير المختص بشئون البحث العلمى .

الوزارة المختصة : الوزارة المختصة بشئون البحث العلمى .

مجلس الإدارة : مجلس إدارة المعهد .

مدير المعهد : مدير معهد تيودور بلهارس للأبحاث .

المناصب القيادية : مدير المعهد ، نائب مدير المعهد ، رئيس الشعبة ، وكيل

الشعبة ، رئيس القسم .

المعاهد أو المراكز أو الهيئات البحثية المناظرة : المؤسسات العلمية التى يسرى

عليها القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه التابعة للوزارة المختصة بشئون

البحث العلمى .

المنح : النفقات والمزايا المادية أو المساعدات المقدمة من أى جهة حكومية

أو غير حكومية وطنية كانت أم أجنبية أو هيئة دولية وذلك للقيام بدراسات علمية

أو فنية أو عملية أو للحصول على درجة أو مؤهل علمى أو لاكتساب تدريب فى أى

مجال أو مهارة أو لمتابعة التطورات الحديثة فى نواحي المعرفة النظرية أو التطبيقية

أو لحضور مقررات دراسية موسمية معينة ويشمل ذلك الإيفاد للخارج فى بعثات .

طلاب المنح : الأشخاص الطبيعيون الحاصلون من خلال لجنة طلاب المنح على منحة الماجستير أو منحة الدكتوراة .

لجنة طلاب المنح : اللجنة التي تنشأ بالوزارة المختصة وتختص بكل ما يتعلق بالمنح المتاحة للحصول على الماجستير والمنح المتاحة للحصول على الدكتوراة من حيث تقصى احتياجات المعهد وغيره من المراكز والمعاهد والهيئات البحثية التابعة للوزارة المختصة من طلاب المنح وقواعد وشروط التقدم للمنح وحالات وشروط وقواعد إلغاء المنح أو إنهائها وتحديد آلية التعاقد على المنحة بين طالب المنحة والجهة المانحة وشروطها وبدلاتها ، والقواعد الحاكمة للعلاقة بين الحاصل على المنحة والجهة المانحة ، وتشكل ويحدد نطاق اختصاصاتها بقرار من الوزير المختص .

الفصل الثانى

المعهد وأهدافه ومهامه

مادة (٢)

معهد تيودور بلهارس للأبحاث هيئة عامة تمارس نشاطاً علمياً وبحثياً فى تطبيق أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه ، ويتبع الوزير المختص .

مادة (٣)

يهدف المعهد إلى مكافحة مرض البلهارسيا عن طريق إجراء البحوث الحلقية والبيئية واللازمة لتطوير وسائل التشخيص المبكر وعلاج المرضى ، وكذلك البحوث الخاصة باستخدام المبيدات فى القضاء على القواقع والوسائل البديلة لذلك ، والبحوث المعملية وعلى الأخص بحوث المناعة والبحوث التطبيقية على حيوانات التجارب الإكلينيكية على المرضى ، وما يرتبط بذلك من القيام بأبحاث علمية وتقديم خدمات طبية فى مجال أمراض الجهاز الهضمى والكبد والكلى والمسالك البولية ومضاعفاتها ، وله فى سبيل ذلك تنظيم وتنسيق وتبادل البحوث والخدمات الفنية مع الجهات القائمة

على شئون البحث العلمى فى الدولة ، والعمل على تدريب مختلف العناصر الفنية فى داخل البلاد وخارجها والإسهام فى تدارس بحوث مرض البلهارسيا على المستوى الدولى مع الجهات الدولية ذات الاختصاص والمرخص فى التعامل معها ، وفقاً للقواعد المقررة فى هذا الشأن .

ويكون للمعهد توفير موارد ذاتية للنهوض بأغراضه فى البحث العلمى والتنمية وخدمة المجتمع وبناء الاقتصاد القومى فى نطاق السياسة العامة للدولة ، وإنشاء أودية للعلوم والتكنولوجيا وحاضنات تكنولوجية ، وتأسيس الشركات بمفرده أو بالاشتراك مع الغير فى مجال تخصصه البحثى بهدف استغلال مخرجات البحث العلمى ، طبقاً لأحكام قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار ولائحته التنفيذية المشار إليهما .

الفصل الثالث

الهيكل التنظيمى للمعهد

أولاً - مكوناته

مادة (٤)

يتكون الهيكل التنظيمى العام للمعهد من :

مجلس إدارة المعهد .

مدير المعهد .

نواب مدير المعهد .

الشعب العلمية وما يتبعها من أقسام .

المستشفيات .

الأمين العام .

وتتولى المجالس والقيادات المبينة فيما بعد ، كل فى دائرة اختصاصه مسئولية تسيير العمل بالمعهد ، بما يحقق أهدافه فى حدود القوانين واللوائح والنظم المقررة .

ثانيًا - مجلس الإدارة

مادة (٥)

يشكل مجلس الإدارة بقرار من الوزير المختص برئاسة مدير المعهد ، وعضوية

كل من :

نواب مدير المعهد .

رؤساء الشعب العلمية بالمعهد .

ممثل لكل من الجامعات والمعهد العالى للصحة العامة بالإسكندرية ومعهد الأورام بجامعة القاهرة يختاره الوزير المختص لمدة سنتين قابلة للتجديد .

ثلاثة ممثلين لوزارة الصحة يختارهم وزير الصحة لمدة سنتين .

أربعة من العلماء أو ذوى الخبرة فى الشئون العلمية والفنية التى تدخل فى

اختصاص المعهد يختارون لمدة سنتين قابلة للتجديد بناءً على ترشيح مدير المعهد .

ويكون لمجلس الإدارة أمانة فنية برئاسة أمين عام المعهد ، يصدر بتشكيلها

وتحديد اختصاصاتها قرار من مدير المعهد ، ويشارك أمين عام المعهد فى مناقشات

المجلس دون أن يكون له صوت معدود .

ويكون للوزير المختص بالنسبة إلى المعهد الاختصاصات المقررة للوزير المختص

بالتعليم العالى فى شأن الجامعات ، المنصوص عليها فى قانون تنظيم الجامعات

ولانحته التنفيذية المشار إليهما ، وله حضور جلسات مجلس الإدارة ، وفى حالة

حضوره تكون له رئاسة المجلس .

مادة (٦)

مجلس الإدارة هو القائم على شئون المعهد ورسم السياسة العلمية والمالية

والإدارية فى حدود التشريعات المعمول بها ، وله أن يتخذ ما يراه من قرارات لتحقيق

أهداف المعهد ، وله على الأخص مباشرة الاختصاصات الآتية :

١ - وضع خطط البحوث العلمية والمعملية الكفيلة بتحقيق أهداف المعهد .

- ٢ - اقتراح التعديلات على مشروع اللائحة التنفيذية للمعهد .
 - ٣ - الموافقة على مشروع الموازنة المالية للمعهد وحسابه الختامي .
 - ٤ - وضع أسس وقواعد حساب تكاليف إجراء البحوث والعلاج التي يقوم بها المعهد .
 - ٥ - اقتراح تعديل الهيكل التنظيمي للمعهد وذلك بعد أخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .
 - ٦ - قبول الإعانات والتبرعات والهبات والوصايا التي لا تتعارض مع أغراض المعهد بمراعاة القواعد والضوابط المقررة فى هذا الشأن.
 - ٧ - النظر فى التقارير الدورية التى تقدم عن سير العمل بالمعهد وعن مركزه المالى .
 - ٨ - النظر فى كل ما يحيله الوزير المختص والوزير المعنى بالصحة ومدير المعهد فى مسائل تدخل فى اختصاص المعهد .
- ويكون لمجلس الإدارة اختصاصات مجلس الجامعة المنصوص عليها فى قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية المشار إليهما .

مادة (٧)

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر ، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه ، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

وتبلغ قرارات مجلس الإدارة إلى الوزير المختص ، ويكون له حق الاعتراض عليها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه بها وإلا عدت نافذة بذاتها .

فإذا اعترض الوزير المختص ردت القرارات إلى مجلس الإدارة ، فإذا أقرها بأغلبية ثلثى أعضائه عدت نافذة .

ثالثاً - مدير المعهد شروط الترشح والشغل

مادة (٨)

يشترط في المترشح لشغل منصب مدير المعهد ما يأتي :

- ١ - أن يكون المتقدم للترشح قد شغل وظيفة أستاذ باحث بالمعهد أو المعاهد أو المراكز أو الهيئات البحثية المناظرة لمدة خمس سنوات على الأقل .
- ٢ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يرد إليه اعتباره .
- ٣ - أن يكون المرشح على رأس العمل لمدة ثلاث سنوات على الأقل سابقة على ترشحه وحتى وقت الترشيح ، ويستثنى من ذلك من يتقلد وظيفة عامة أو منصباً عاماً بالجهاز الإداري داخل جمهورية مصر العربية .
- ٤ - ألا يكون قد وقع عليه جزاء تأديبي في واقعة تمس الأمانة العلمية ما لم يكن قد تم محو الجزاء .

التعيين

مادة (٩)

يعين مدير المعهد بقرار من رئيس الجمهورية ، بناءً على عرض الوزير المختص، وذلك من بين ثلاثة أساتذة باحثين ، ترشحهم لجنة متخصصة ، في ضوء مشروع يقدم منهم لتطوير المعهد في جميع المجالات ، شريطة أن يكون حاصلاً على نسبة (٦٥٪) على الأقل من درجات معايير المفاضلة .
ويكون تعيين مدير المعهد لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة ، ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلاً لوظيفة أستاذ باحث على سبيل التذكير ، فإذا لم تجدد مدته أو ترك منصبه قبل نهاية المدة ، عاد إلى شغل وظيفة أستاذ باحث إذا كانت شاغرة ، فإذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية إلى أن تخلو .

فإذا أخل بواجباته أو بمقتضيات مسؤولياته الرئاسية ، جاز إقالته من منصبه قبل نهاية مدة تعيينه بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على طلب مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية التابعة للوزير المختص ، وفي هذه الحالة لا يجوز تقدمه للترشح لأي منصب قيادي قبل مضي سنتين من تاريخ الإقالة .

وتشكل اللجنة المشار إليها بالفقرة الأولى بقرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية التابعة للوزير المختص ، تتكون هذه اللجنة من خمسة أعضاء يتولى مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية ترشيح ثلاثة منهم أساسيين بالإضافة إلى عضو آخر احتياطي من ذوى الخبرة فى مجال البحث العلمى، ويتولى مجلس الإدارة اختيار العضوين الآخرين الأساسيين الباقيين بالإضافة إلى عضو آخر احتياطي ، ويحدد القرار الصادر بتشكيل اللجنة رئيس اللجنة .

ويصدر بتنظيم عمل اللجنة المشار إليها وضوابط وإجراءات الترشح ومعايير المفاضلة ، قرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية التابعة للوزير المختص على أن تتضمن معايير المفاضلة المشار إليها بنداً بنسبة (٢٥٪) لمن سبق له العمل بوظيفة أستاذ باحث بالمعهد توزع وفقاً للخبرات التى اكتسبها المرشح داخل المعهد .

التفرغ للعمل والاختصاصات والمسئوليات

مادة (١٠)

يكون مدير المعهد متفرغاً لأعمال وظيفته طوال مدة شغله لها ، ولا يجوز نديه لأي جهة ، إلا الندب للمهام القومية ويصدر بالندب قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص .

مادة (١١)

يختص مدير المعهد بإدارة شئون المعهد العلمية والإدارية والمالية ، وإصدار القرارات والتعليمات اللازمة لذلك ، ويمثل المعهد في صلاته بالغير وأمام القضاء ، وله على الأخص ما يأتي :

- ١ - تنفيذ السياسة العلمية وخطة البحوث الخاصة بأهداف المعهد .
 - ٢ - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .
 - ٣ - عرض احتياجات المعهد من طلاب المنح على لجنة طلاب المنح وذلك بناءً على طلب مجلس الشعبة ومجلس القسم المختصين .
 - ٤ - تقديم تقرير في نهاية كل سنة مالية إلى الوزير المختص بعد العرض على مجلس الإدارة يتضمن نشاط المعهد وإنجازاته ، وتقييمه لها ، ومقترحاته بشأن النهوض بأنشطة المعهد المختلفة ، ويوافق مدير المعهد الوزير المختص بكل ما يطلبه من بيانات ومعلومات عن أنشطة المعهد وسير العمل به .
 - ٥ - تشكيل لجان فنية ممن يرى الاستعانة بهم من أعضاء هيئة البحوث ، أو المتخصصين ، أو كليهما .
- ويكون لمدير المعهد جميع الاختصاصات المقررة لرئيس الجامعة المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية المشار إليهما .

مادة (١٢)

لمدير المعهد أن يفوض في بعض اختصاصاته لأي من نوابه أو الأمين العام للمعهد .

رابعاً - نواب مدير المعهد

مادة (١٣)

يكون لمدير المعهد ثلاثة نواب لمعاونته في إدارة شئون المعهد ، النائب الأول للشئون العلمية والبحثية ، والنائب الثاني للشئون الفنية والإدارية ، والنائب الثالث

لريادة الأعمال وخدمة المجتمع ، ويحل أقدمهم محله عند غيابه أو عند انتهاء ولايته حتى تعيين مدير جديد للمعهد .

ويعين نائب مدير المعهد بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على عرض الوزير

المختص بعد أخذ رأى مدير المعهد من بين من تتوافر فيهم الشروط الآتية :

أن يكون قد شغل وظيفة أستاذ باحث بالمعهد مدة خمس سنوات على الأقل .
ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .
أن يكون على رأس العمل لمدة ثلاث سنوات على الأقل سابقة على تولي المنصب .
ألا يكون قد وقع عليه جزاء تاديبى فى واقعة تمس الأمانة العلمية ما لم يكن قد تم محو الجزاء .

ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة ، ويعتبر خلال مدة تعيينه شاغلاً وظيفه أستاذ باحث على سبيل التذكار ، فإذا لم تجدد مدته أو ترك منصبه قبل نهاية المدة ، عاد إلى شغل وظيفة أستاذ باحث إذا كانت شاغرة ، فإذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية إلى أن تخلو .

وإذا أخل بواجباته أو بمقتضيات مسؤولياته الرئاسية ، جاز إقالته من منصبه قبل نهاية مدة تعيينه بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على طلب مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية التابعة للوزير المختص ، وفى هذه الحالة لا يجوز تقدمه للترشح لأى منصب قيادى قبل مضى سنتين من تاريخ الإقالة .

وتحدد اختصاصات نواب مدير المعهد بقرار من مدير المعهد بعد موافقة

مجلس الإدارة .

مادة (١٤)

يجوز تعيين نائب مدير المعهد لريادة الأعمال وخدمة المجتمع من ذوى الخبرة فى مجال تأسيس الشركات أو إنشاء الحاضنات التكنولوجية وإدارتها ، وفى هذه الحالة لا يشترط فيه أن يكون قد شغل وظيفة أستاذ باحث بالمعهد ، ولا أن يكون على رأس العمل خلال الثلاث سنوات السابقة على تولى المنصب .

فإن كان من بين أعضاء هيئة البحوث بالمعهد أو المعاهد أو المراكز أو الهيئات البحثية المناظرة اعتبر خلال مدة تعيينه شاغلاً وظيفته بالهيئة البحثية على سبيل التذكار ، فإذا لم تجدد مدته أو ترك منصبه قبل نهاية المدة ، عاد إلى شغل وظيفته التى كان يشغلها من قبل إذا كانت شاغرة ، فإذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية إلى أن تخلو، ولا يكون له الحق فى الحلول محل مدير المعهد حال غيابه أو انتهاء ولايته .

وإن كان من غير أعضاء هيئة البحوث بالمعهد أو المعاهد أو المراكز أو الهيئات البحثية المناظرة حدد قرار تعيينه معاملته المالية ، ولا يكون له الحق فى الحلول محل مدير المعهد حال غيابه أو انتهاء ولايته .

خامساً - الأمين العام

مادة (١٥)

يكون للمعهد أمين عام يعين بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على عرض الوزير المختص بعد أخذ رأى مدير المعهد ويشترط فيه أن يكون ذا خبرة بشئون البحث العلمى ، ويتولى الأعمال المالية والإدارية بالمعهد تحت إشراف مدير المعهد ونوابه، ويكون مسئولاً عن تنفيذ القوانين واللوائح والنظم المقررة فى حدود اختصاصاته ، كما يكون له اختصاصات أمين الجامعة المنصوص عليها فى قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية المشار إليهما .

سادسًا - الشعب العلمية والأقسام والمستشفى والمعامل المركزية

أنواع الشعب العلمية

مادة (١٦)

يتكون معهد تيودور بلهارس للأبحاث من الشعب الآتية :

- ١ - شعبة البحوث المعملية الإكلينيكية .
- ٢ - شعبة البحوث الإكلينيكية الباطنية .
- ٣ - شعبة البحوث الإكلينيكية الجراحية.
- ٤ - شعبة بحوث المناعة وتقييم العلاج.
- ٥ - شعبة بحوث الكيمياء الحيوية والبيولوجيا الجزيئية والكيمياء العلاجية .
- ٦ - شعبة بحوث البيئة والرخويات الطبية .

ويجوز إنشاء شعب علمية أخرى بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد عرض الوزير المختص بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وموافقة مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية التابعة للوزير المختص .

مكونات الشعب

مادة (١٧)

تضم كل شعبة عددًا من الأقسام ، ويكون إنشاؤها وتعديلها وإلغاؤها بقرار من مجلس الإدارة بناءً على عرض مدير المعهد .

مجلس الشعبة

مادة (١٨)

يتولى إدارة الشعبة مجلس الشعبة ويكون تشكيل مجلس الشعبة برئاسة رئيس

الشعبة وعضوية كل من :

- ١ - وكيل الشعبة .

٢ - رؤساء الأقسام .

٣ - أستاذ باحث من كل قسم ، على أن يتناوب العضوية دورياً كل سنة من الأساتذة الباحثين بالقسم بحسب ترتيب أقدميتهم ، ولمجلس الإدارة بناءً على طلب مجلس الشعبة ، أن يضم إلى عضوية مجلس الشعبة خمسة أساتذة على الأكثر ممن لا يتمتعون بعضوية لمدة سنة .

٤ - أستاذ باحث مساعد ، وباحث ، وذلك في الشعب التي لا يزيد عدد الأقسام فيها على عشرة ، واثنين من الأساتذة الباحثين المساعدين ، واثنين من الباحثين ، وذلك في الشعب التي يزيد عدد الأقسام فيها على عشرة ، على أن يتم تناوب العضوية سنوياً بحسب ترتيب أقدمية كل فئة .

ولا يجوز لأعضاء الشعبة من الأساتذة الباحثين المساعدين حضور جلسات مجلس الشعبة عند النظر في شئون توظيف الأساتذة الباحثين ، كما لا يجوز لأعضاء الشعبة من الباحثين حضور جلسات مجلس الشعبة عند نظر شئون التوظيف الخاصة بالأساتذة الباحثين المساعدين والأساتذة الباحثين .

٥ - ثلاثة على الأكثر ممن لهم دراية خاصة في مجال تخصص الشعبة ، يعينون لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من مدير المعهد بناءً على اقتراح مجلس الشعبة وموافقة مجلس الإدارة .

ولا يجوز لهؤلاء الأعضاء الجمع بين عضوية أكثر من مجلس من مجالس الشعب ، أو الجمع بين عضوية مجلس الشعبة وعضوية مجلس إدارة أحد المعاهد أو المراكز أو الهيئات البحثية المناظرة ، أو الجمع بين عضوية الشعبة وعضوية مجلس الإدارة .

٦ - خمسة من الأساتذة المتفرغين بالشعبة ، على أن يتناوب على هذه العضوية سنوياً الأساتذة الباحثون المتفرغون بالشعبة حسب ترتيب أقدميتهم .

ويكون لمجلس الشعبة الاختصاصات المقررة لمجلس الكلية المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية المشار إليهما .

رئيس الشعبة

شروط الترشح والشغل

مادة (١٩)

يشترط في المترشح لوظيفة رئيس الشعبة ما يأتي :

- ١ - أن يكون المتقدم للترشح شاغلاً وظيفاً أستاذاً باحثاً بالشعبة .
- ٢ - ألا يكون المرشح قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يرد إليه اعتباره .
- ٣ - أن يكون المرشح على رأس العمل بالمعهد لمدة ثلاث سنوات على الأقل سابقة على ترشحه وحتى وقت الترشح ، ويستثنى من ذلك من يتقلد وظيفة عامة أو منصباً عاماً بالجهاز الإداري للدولة .
- ٤ - ألا يكون قد وقع عليه جزاء تأديبي في واقعة تمس الأمانة العلمية ما لم يكن قد تم محو الجزاء .

التعيين

مادة (٢٠)

يعين رئيس الشعبة بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على عرض الوزير المختص، وذلك من بين ثلاثة أساتذة باحثين ، ترشحهم لجنة متخصصة في ضوء مشروع يتقدم به طالب الترشح لتطوير الشعبة في كافة المجالات .
ويكون تعيينه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة .
وإذا لم يوجد أساتذة باحثون في القسم ممن تتوفر فيهم شروط الترشح كان لمدير المعهد أن يندب أحد الأساتذة الباحثين من الشعبة ذاتها أو من الشعب التابعة للمعهد أو أحد الأساتذة الباحثين المساعدين من الشعبة ذاتها حال عدم وجود أساتذة باحثين للقيام بعمل رئيس الشعبة .

وتشكل اللجنة المشار إليها بالفقرة الأولى بقرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية التابعة للوزير المختص ، على أن تكون اللجنة برئاسة مدير المعهد أو من يفوضه ، وعضوية اثنين من الأساتذة الباحثين يختار مدير المعهد أحدهما ، ويختار مجلس الشعبة الآخر ، وعضوين احتياطيين يختار أحدهما مدير المعهد ويختار الآخر مجلس الشعبة .

ويصدر بتشكيل اللجنة المشار إليها وتنظيم عملها وضوابط وإجراءات الترشح ومعايير المفاضلة ، قرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية التابعة للوزير المختص .

وإذا أخل رئيس الشعبة بواجباته أو بمقتضيات مسؤولياته جاز إقالته من رئاسة الشعبة قبل نهاية مدته بقرار من مدير المعهد بناءً على طلب مجلس الإدارة ، وفي هذه الحالة لا يجوز تقدمه للترشح لأي مناصب قيادية قبل مضي سنتين من تاريخ الإقالة .

مادة (٢١)

يتولى رئيس الشعبة تصريف شئون الشعبة العلمية والمالية والإدارية في حدود السياسة التي يقرها مجلس الشعبة ومجلس الإدارة ، ويكون له دعوة مجالس الأقسام إلى الاجتماع وأن يعرض عليها ما يراه من موضوعات .

ولا يجوز لرئيس الشعبة الجمع بين رئاسة الشعبة ورئاسة القسم .

ويكون لرئيس الشعبة الاختصاصات المقررة لعميد الكلية المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية المشار إليهما .

وكيل الشعبة

مادة (٢٢)

يكون لكل شعبة وكيل واحد يعاون رئيس الشعبة في إدارة شئونها ، ويحل محله عند غيابه ، ويحدد مجلس الإدارة اختصاصاته بعد أخذ رأى رئيس الشعبة .

ويعين وكيل الشعبة من بين الأساتذة الباحثين بالشعبة بقرار من مدير المعهد بناءً على ترشيح رئيس الشعبة ، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة .

وإذا أخل وكيل الشعبة بواجباته أو بمقتضيات مسؤولياته جاز إقالته من منصبه قبل نهاية مدته بقرار من مدير المعهد بناءً على طلب مجلس الإدارة ، وفي هذه الحالة لا يجوز تقدمه للترشح لأي مناصب قيادية قبل مضي سنتين من تاريخ الإقالة .

الأقسام

مجلس الأقسام

تشكيله واجتماعاته واختصاصاته

مادة (٢٣)

يمارس كل قسم اختصاصاته بواسطة مجلس يشكل برئاسة رئيس القسم ، وعضوية جميع الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين المساعدين في القسم ، وخمسة من الباحثين فيه على الأكثر يتناوبون العضوية فيما بينهم دورياً كل سنة بحسب أقدميتهم في وظيفة باحث ، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد الباحثين أعضاء مجلس القسم على نصف أعضاء مجلس القسم .

ولا يجوز لأعضاء مجلس القسم من الأساتذة الباحثين المساعدين حضور اجتماعات مجلس القسم عند نظر شئون التوظيف الخاصة بالأساتذة الباحثين ، كما لا يجوز لأعضاء مجلس القسم من الباحثين حضور جلسات مجلس القسم عند نظر شئون التوظيف الخاصة بالأساتذة الباحثين والمساعدين والأساتذة الباحثين .

ويكون لمجلس القسم الاختصاصات المقررة لمجلس القسم المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية المشار إليهما .

رئيس القسم - تعيينه

مادة (٢٤)

يعين رئيس القسم من بين أقدم ثلاثة أساتذة باحثين فى القسم ، بقرار من مدير المعهد بعد أخذ رأى رئيس الشعبة ، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة .

وفى حالة وجود أقل من ثلاثة أساتذة تكون رئاسة القسم لأحدهم بناءً على اختيار مدير المعهد .

وفى حالة خلو القسم من الأساتذة الباحثين يقوم بأعمال رئيس القسم أقدم الأساتذة الباحثين المساعدين ، ويكون له بهذا الوصف حق حضور مجلس الشعبة إلا عند النظر فى شئون توظيف الأساتذة الباحثين .

وفى حالة خلو القسم من الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين المساعدين ، لمدير المعهد أن يعهد لأحد الأساتذة الباحثين المتفرغين أو أقدم الباحثين القيام بأعباء رئاسة القسم .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يشغل أحدًا من هؤلاء رئاسة القسم لمدة لا تزيد على ستة أعوام متصلة أو منفصلة .

وإذا أخل رئيس القسم بواجباته أو بمقتضيات مسؤولياته جاز إقالته من رئاسة القسم قبل نهاية مدته بقرار من مدير المعهد بعد أخذ رأى مجلس الشعبة ، وفى هذه الحالة لا يجوز تقدمه للترشح لأى مناصب قيادية قبل مضى سنتين من تاريخ الإقالة .

مسئوليته

مادة (٢٥)

يشرف رئيس القسم على الشئون العلمية والإدارية فى القسم ، فى حدود السياسة التى يرسمها مجلس الشعبة ومجلس القسم ، وفقاً لأحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها .

ويكون لرئيس القسم الاختصاصات المقررة لرئيس مجلس القسم المنصوص عليها فى قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية المشار إليهما .

مادة (٢٦)

يقدم رئيس القسم بعد العرض على مجلس القسم ، تقريراً إلى رئيس الشعبة في نهاية كل عام عن شئون القسم العلمية ، وذلك توطئة للعرض على مجلس الشعبة .

المستشفيات

مادة (٢٧)

يتبع المعهد مستشفيات يصدر بشأنها قرار من مدير المعهد بناءً على موافقة مجلس الإدارة .

المعامل المركزية

مادة (٢٨)

يجوز بقرار من مجلس الإدارة بناءً على عرض مدير المعهد إنشاء معمل مركزي أو أكثر يخصص لإجراء البحوث التي تتميز بطابع قومي ذي صبغة خاصة أو للقيام بالخدمات البحثية ، وتكون هذه المعامل تابعة لمدير المعهد .

(الباب الثاني)

القائمون بالبحث العلمي بالمعهد

الفصل الأول

أعضاء هيئة البحوث

مادة (٢٩)

أعضاء هيئة البحوث بالمعهد هم :

- ١ - الأساتذة الباحثون .
- ٢ - الأساتذة الباحثون المساعدون .
- ٣ - الباحثون .

ثانياً - التعيين

الشروط العامة

مادة (٣٠)

يشترط فيمن يعين عضواً بهيئة البحوث بالمعهد ما يأتي :

- ١ - أن يكون حاصلاً على درجة الدكتوراة أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية في مادة تؤهله لشغل الوظيفة ، أو أن يكون حاصلاً من جامعة أخرى أو هيئة علمية أو معهد علمي معترف به في مصر أو في الخارج على درجة يعتبرها المجلس الأعلى للجامعات معادلة لذلك مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح المعمول بها .
- ٢ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

التعيين في وظيفتي أستاذ باحث وأستاذ باحث مساعد

القاعدة العامة

مادة (٣١)

يكون التعيين في وظائف الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين المساعدين من بين الأساتذة الباحثين المساعدين والباحثين بالمعهد من الشعبة ذاتها ، وبالإضافة إلى الشروط العامة للتعيين في وظائف أعضاء هيئة البحوث بالمعهد المنصوص عليها في المادة السابقة ، يُشترط للتعيين في هذه الوظائف ما يأتي :

- ١ - أن يكون قد شغل الوظيفة السابقة على تلك التي يتقدم لشغلها لمدة خمس سنوات على الأقل منها ثلاث سنوات متصلة أو منفصلة على رأس العمل بالمعهد .
- ٢ - أن يكون قد قام في وظيفة باحث بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو بإجراء أعمال إنشائية ممتازة .
- ٣ - أن يكون ملتزماً في عمله ومسلكه منذ تعيينه باحثاً بواجبات أعضاء هيئة البحوث ومحسناً أداءها .

ويؤخذ في الاعتبار عند تعيينه نشاطه العلمي والاجتماعي الملحوظ في المعهد .
 واستثناء من الشرط (١) المشار إليه بهذه المادة ، يجوز تعيين الباحثين بالمعهد
 في وظائف الأساتذة الباحثين المساعدين وتعيين الأساتذة الباحثين المساعدين بالمعهد
 في وظائف الأساتذة الباحثين ، متى توفرت فيهم شروط شغلها وقبل مرور خمس سنوات
 على شغلهم للوظيفة السابقة على تلك التي يتقدمون لشغلها ، وذلك حال تفوقهم علمياً
 ومهنيًا، على ألا تقل مدة شغلهم للوظيفة السابقة عن ثلاثة أعوام ، وذلك كله وفقاً
 للضوابط والشروط والمعايير التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس
 المراكز والمعاهد والهيئات البحثية التابعة للوزير المختص .

الاستثناء

مادة (٣٢)

إذا لم يوجد من الأساتذة الباحثين المساعدين أو الباحثين ممن تتوفر به شروط
 شغل وظائف الأساتذة الباحثين أو الأساتذة الباحثين المساعدين المنصوص عليها
 بالمادة السابقة يجرى الإعلان عن هذه الوظائف متضمنًا بالإضافة إلى الشروط العامة
 للتعيين في وظائف أعضاء هيئة البحوث بالمعهد المنصوص عليها في المادة (٣٠)
 من هذه اللائحة شروط شغل هذه الوظائف وهي :

أولاً - في خصوص وظائف الأساتذة الباحثين المساعدين :

- ١ - أن تكون قد مضت خمس سنوات على الأقل على الحصول على المؤهل المنصوص عليه في البند (١) من المادة (٣٠) من هذه اللائحة .
- ٢ - أن تكون قد مضت ثلاث عشرة سنة على الأقل على الحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .
- ٣ - أن يكون المرشح قد قام منذ الحصول على المؤهل المنصوص عليه في البند (١) من المادة (٣٠) من هذه اللائحة بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو بإجراء أعمال إنشائية ممتازة في المادة المتعلقة بالوظيفة .

- ٤ - توفر الكفاءة المتطلبية للبحث .
ويجوز أن يضع مجلس الإدارة شروطاً إضافية للتعيين في هذه الوظيفة .
ثانياً - في خصوص وظائف الأساتذة الباحثين :
- ١ - أن تكون قد مضت عشر سنوات على الأقل على الحصول على المؤهل المنصوص عليه في البند (١) من المادة (٣٠) من هذه اللائحة .
٢ - أن تكون قد مضت ثماني عشرة سنة على الأقل على الحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .
٣ - أن يكون المرشح قد قام خلال السنوات الخمس السابقة على تقدمه للتعيين في وظيفة أستاذ باحث بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو بإجراء أعمال إنشائية ممتازة في تخصص هذه الوظيفة .
٤ - توفر الكفاءة المتطلبية للبحث .
ويؤخذ في الاعتبار عند تعيين كل من الأساتذة الباحثين المساعدين والأساتذة الباحثين مجموع إنتاجه العلمي منذ حصوله على الدكتوراه أو ما يعادلها .

مادة (٣٣)

إذا لم يوجد ما هو شاغر من وظائف الأساتذة الباحثين المساعدين والأساتذة الباحثين ووجد من هؤلاء من تتوفر فيهم شروط التعيين في الوظيفة الأعلى ، منحوا اللقب العلمي لهذه الوظيفة ، وتدبر لهم وظائف بدرجاتها المالية في السنة المالية التالية ، ويتم منحهم علاوة الترقية ، ومرتب الوظيفة الأعلى والبدايات المقررة لها من تاريخ نفاذ قانون الموازنة ، وفي هذه الحالة ، لا يجوز الجمع بين علاوة الترقية والعلاوة الدورية .

ويؤخذ تاريخ منح اللقب العلمي في الاعتبار عند التعيين في الوظيفة التالية أو الترقية إليها .

التعيين في وظيفة باحث

مادة (٣٤)

يكون التعيين في وظيفة باحث الشاغرة دون إعلان من بين طلاب منح الدكتوراة المُتعاقد معهم على مسمى «باحث مساعد» ، الذين حصلوا على درجة الدكتوراة أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية في مادة تؤهله لشغل الوظيفة ، أو أن يكون حاصلًا من جامعة أخرى أو هيئة علمية أو معهد علمي معترف به في مصر أو في الخارج على درجة يعتبرها المجلس الأعلى للجامعات معادلة لذلك ، وذلك وفقًا لشروط التعاقد المبرم معهم وبعد اجتيازهم التأهيل المطلوب أثناء فترة التعاقد . ويجوز في حالة عدم توفر التخصص المطلوب من بين طلاب منح الدكتوراة المتعاقد معهم على مسمى باحث مساعد ، أن يتم شغلها عن طريق الإعلان التنافسي من بين من تتوافر فيهم شروط شغل الوظيفة .

ويجوز أن يضع مجلس الإدارة شروطًا إضافية للتعيين في هذه الوظيفة .

لجان فحص الإنتاج العلمي

مادة (٣٥)

تتولى لجان علمية دائمة فحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين المساعدين أو للحصول على ألقابها العلمية في كل تخصص من التخصصات التي يقررها مجلس الإدارة .

ويصدر الوزير المختص بناءً على اقتراح مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية التابعة للوزير المختص قرارًا بتشكيل هذه اللجان لمدة ثلاث سنوات ، على أن يتضمن القرار تنظيم عمل هذه اللجان والقواعد والإجراءات المنظمة لسير العمل بها وقوائم المحكمين وقواعد وأسس التقييم .

مادة (٣٦)

يدخل فى تقييم الإنتاج العلمى للتعيين فى إحدى وظائف الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين المساعدين ، ما يكون قد حققه المتقدم من نتائج وإنجازات تخدم البحث العلمى للبلاد، وتعود بالفائدة على الاقتصاد القومى فى قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة، من خلال الأنشطة والمشروعات والأعمال التى شارك فيها أو كُلف بتنفيذها، ويُعامل الإنتاج العلمى الذى يعبر عن هذه النتائج والإنجازات المعاملة ذاتها المقررة للبحوث العلمية المنشورة .

مادة (٣٧)

تُمحى بقرار من مجلس الإدارة الجزاءات التأديبية التى توقع على أعضاء هيئة البحوث بالمعهد بانقضاء المدد الآتية :

سنة فى حالة التنبيه .

سنتان فى حالة اللوم .

ثلاث سنوات فى حالة اللوم مع تأخير العلاوة ، وتأخير التعيين فى الوظيفة الأعلى أو ما فى حكمها لمدة سنتين على الأكثر .

انتهاء الخدمة

مادة (٣٨)

سن انتهاء الخدمة بالنسبة إلى أعضاء هيئة البحوث ستون سنة ميلادية .
ويُعين بصفة شخصية فى ذات الشعبة جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة ،
ويصبحون أساتذة متفرغين ، وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار فى العمل ، ولا تحسب
هذه المدة فى المعاش ، ويتقاضون مكافأة مالية إجمالية تساوى الفرق بين المرتب
مضافاً إليه الرواتب والبدايات الأخرى المقررة وبين المعاش مع الجمع بين المكافأة
والمعاش مع استحقاقهم لأى زيادة تطراً على أى منهما سنوياً .

الفصل الثاني

الهيئة المعاونة لأعضاء هيئة البحوث

أولاً - تعريفهم

مادة (٣٩)

الهيئة المعاونة لأعضاء هيئة البحوث بالمعهد على نوعين :

١ - شاغلو وظائف مساعد باحث وباحث مساعد بالمعهد المعينين قبل تاريخ العمل بهذه اللائحة .

٢ - المتعاقد معهم على مسمى «مساعد باحث» ، «باحث مساعد» بالمعهد ممن توفر فيهم شروط التقدم للحصول على منح الماجستير أو شروط التقدم للحصول على منح الدكتوراة بحسب الأحوال ووقع عليهم اختيار لجنة طلاب المنح للحصول على المنح بعد اجتياز الاختبار الذي تجريه اللجنة أو من تحدده لهذا الغرض .

ثانياً - محو الجزاءات التأديبية الموقعة عليهم

مادة (٤٠)

تُحى بقرار من مجلس الإدارة الجزاءات التأديبية التي توقع على النوع الأول من الهيئة المعاونة لأعضاء هيئة البحوث بالمعهد بانقضاء المدد المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية المشار إليه .

ثالثاً - شروط التقدم للحصول على المنح

(١) الشروط العامة

منح الماجستير

مادة (٤١)

يشترط في المتقدم للحصول على منحة الماجستير توفر ما يأتي :

١ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

٢ - أن يكون حاصلًا على تقدير جيد جدًا على الأقل في التقدير العام في الدرجة الجامعية الأولى .

٣ - أن يكون حاصلًا على تقدير جيد جدًا على الأقل في مادة التخصص أو ما يقوم مقامها .

منح الدكتوراة

مادة (٤٢)

يُشترط في المتقدم للحصول على منحة الدكتوراة توفر ما يأتي :

- ١ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .
- ٢ - أن يكون حاصلًا على درجة الماجستير من بين طلاب المنح الحاصلين على تلك الدرجة طبقًا للمنحة الممنوحة لهم وفق أحكام هذه اللائحة ، ويجوز استثناءً من هذا الشرط منح منحة الدكتوراة للحاصلين على درجة الماجستير ، من غير طلاب المنح الحاصلين على هذه الدرجة طبقًا للمنحة الممنوحة لهم حال كون تخصص الماجستير من التخصصات النادرة والمستحدثة ، ويكون إعمال هذا الاستثناء بناءً على ما تقرره لجنة طلاب المنح وفي حدود نسبة (٢٥٪) من المنح المقدمة لطلاب المنح .

(٢) الشروط الإضافية

مادة (٤٣)

يجوز للجنة طلاب المنح أن تُضمن الإعلان عن المنح شروطًا إضافية إلى الشروط العامة المنصوص عليها في المادتين السابقتين .

رابعًا - ضوابط عمل لجنة طلاب المنح

مادة (٤٤)

تصدر لجنة طلاب المنح قرارها بشأن المنح المتاحة لطلاب الماجستير والمنح المتاحة لطلاب الدكتوراة ، في ضوء الخطة الاستراتيجية للدولة والمنح والتمويل المتاح

والاحتياجات الواردة من المعهد وغيره من المراكز والمعاهد والهيئات البحثية التابعة للوزير المختص ، وتتولى اللجنة الإعلان عن هذه المنح بالطريقة التي تحددها .
وتصدر اللجنة قرارها بشأن اختيار الطلاب المؤهلين للحصول على المنح من بين من تتوفر فيهم شروط التقدم للمنح في ضوء نتيجة الاختبار الذي يجري بمعرفتها أو من تحدده تلك اللجنة ، وتتولى اللجنة وضع برنامج التأهيل والتدريب اللازمين لهم بالتنسيق مع المعهد والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية المناظرة للتخصص ذاته .

مادة (٤٥)

يضع مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية التابعة للوزير المختص القواعد والضوابط المنظمة لعمل لجنة طلاب المنح وضوابط الاختبارات ومعايير التقييم ، ويصدر بها قرار من الوزير المختص .

الفصل الثالث

المرتبات والبدلات والمكافآت لأعضاء هيئة البحوث

والهيئة المعاونة

مادة (٤٦)

مع مراعاة جدول معادلة الوظائف المرافق لهذه اللائحة ، يسرى جدول المرتبات والبدلات المرافق لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه على أعضاء هيئة البحوث والوظائف المعاونة لها بالمعهد ، كما يُطبق في شأنهم أي تعديل يطرأ على هذا الجدول من تاريخ نفاذه .

وفيما عدا مكافآت التصحيح والامتحان والكنترول ، تسرى على أعضاء هيئة البحوث والوظائف المعاونة لها المزايا والمكافآت الأخرى المنطبقة على أقرانهم بالجامعات ، وبالمسميات التي تتفق مع طبيعة العمل بالمعهد والتي يصدر بها قرار من الوزير المختص .

مادة (٤٧)

يضع مجلس الإدارة القواعد المنظمة للمكافآت والحوافز التى تمنح لأعضاء هيئة البحوث والهيئة المعاونة لهم وكذلك تلك التى تمنح للعاملين بالمركز من غير أعضاء هيئة البحوث بالمعهد والهيئة المعاونة لهم .

الفصل الرابع

الأحكام الانتقالية

مادة (٤٨)

لا يطبق الحكم الخاص باشتراط قضاء ثلاث سنوات على رأس العمل بالمعهد قبل التقدم للتعيين فى وظائف الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين المساعدين إلا بعد مرور خمس سنوات على نفاذ أحكام هذه اللائحة .

مادة (٤٩)

لا تطبق أحكام هذه اللائحة على الباحثين المساعدين بالمعهد الموجودين بالخدمة فى تاريخ نفاذ أحكام هذه اللائحة ، وذلك فيما يتعلق بشئون تعيينهم بوظيفة باحث . كما لا تطبق الأحكام ذاتها على مساعدى الباحثين بالمعهد الموجودين بالخدمة فى تاريخ نفاذ أحكام هذه اللائحة ، وذلك فيما يتعلق بشئون تعيينهم بوظيفة باحث مساعد أو بوظيفة باحث .

مادة (٥٠)

يستمر عمل اللجان العلمية الدائمة القائمة وقت صدور هذه اللائحة بالإجراءات والقواعد السارية ذاتها وذلك لمدة عام من تاريخ العمل بها أو لحين تشكيل اللجان المنصوص عليها فى المادة (٣٥) من هذه اللائحة أيهما أقرب .

**جدول معادلة الوظائف العلمية
بمعهد تيودور بلهارس للأبحاث**

الوظائف المعادلة لها مالياً وفقاً لقانون تنظيم الجامعات	الوظائف العلمية بالمعهد
<p>(أ) أعضاء هيئة التدريس :</p> <p>نائب رئيس جامعة عميد كلية عميد كلية وكيل كلية رئيس مجلس قسم أستاذ أستاذ مساعد مدرس</p> <p>(ب) وظائف معاونة لأعضاء هيئة التدريس :</p> <p>مدرس مساعد معيد</p>	<p>(أ) أعضاء هيئة البحوث :</p> <p>مدير المعهد نائب مدير المعهد رئيس الشعبة وكيل الشعبة رئيس القسم أستاذ باحث أستاذ باحث مساعد باحث</p> <p>(ب) وظائف معاونة لأعضاء هيئة البحوث :</p> <p>باحث مساعد مساعد باحث</p>